

Distr.
GENERALA/47/283
E/1992/83
24 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
البندان ٩ و ١٢ من جدول الاعمال المؤقت**
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة
الانسانية والمساعدة الفورية في حالات
الكوارث
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الجمعية العامة
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولى*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توحيد اليمن : دعم المجتمع الدولي لهياكله
الاساسية الاقتصادية والاجتماعية

المساعدة المقدمة لليمن

تقرير الامين العام

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٩٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، رحبت الجمعية العامة بقيام جمهورية اليمن وملت بالوضع الاقتصادي العسير الذي يواجه اليمن والناجم عن دمج الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عقب توحيدهما ، بالإضافة إلى العبء الاقتصادي والاجتماعي الجديد الناجم عن الحالة بين العراق والكويت ، وأعربت عن تضامنها مع اليمن وطالبت الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أن تقدم مساعداتها من أجل دعم الجهود الوطنية لتحسين الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية باليمن .

• A/47/50

*

• E/1992/100

**

وفي نفس القرار ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يساعد في حشد الموارد وأن ينظر في إمكانية وضع برنامج شامل لتقدير احتياجات اليمن الناجمة عن الوحدة ، بغية تمكين المجتمع الدولي من تقديم معونته من أجل تلبية تلك الاحتياجات ، وطلبت أيضا الى الامين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٢ .

٢ - وفي القرار ٦٢/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره بشأن تقديم المساعدة المقدمة لتعمير وتنمية اليمن^(١) أن الامين العام شدد على أن استمرار تقديم المساعدة والدعم من المجتمع الدولي إلى حكومة اليمن لا يزال أمراً أساسياً وضرورياً ، ولاحظ أيضاً أن قرار الجمعية العامة ١٩٣/٤٥ حث المجتمع الدولي على مواصلة الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمساعدة اليمن وطلب الى الامين العام أن يقدم تقريراً بشأن القرار إلى المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٢ .

ثانياً - الحالة بعد التوحيد

٣ - لقد ترتبت على المبادئ المعتمدة عند توحيد جمهورية اليمن تغيرات كبيرة في طريقة تنظيم مجتمعها وإدارته . فديمقراطية تعدد الأحزاب القائمة على حرية الانضمام إلى المؤسسات السياسية وحرية الصحافة ، إلى جانب تفضيل اقتصاد السوق ، تطرقت إلى جوانب عديدة من الحياة في البلد ، محدثة انقلاباً كبيراً في بعض المجالات . وبالإضافة إلى ذلك قامت اليمن ، في محاولة لتخفيف التكلفة الاجتماعية المتصلة بعملية التوحيد إلى أقل درجة ممكنة ، بتحديد فترة انتقالية مدتها ٣٠ شهراً (حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) ، يسمح فيها بوجود بعض الحلول والترتيبات المؤسسية جذبا إلى جنب إلى حين إعادة الهيكلة النهائية . وتشكل جميع هذه الأمور ضغطاً كبيراً على المؤسسات اليمنية ، وأدت ، في حالات كثيرة ، إلى طلب تمويل إضافي .

٤ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير ، ساهم عنصران إضافيان في الضغط العام على الموارد : (أ) العودة المفاجئة لنحو ٨٥٠ ٠٠٠ مهاجر يمني من بلدان في المنطقة ؛ و (ب) الانخفاض الحاد في المعونة الواردة من مصادر المساعدة التقليدية ، والتي لم يوجد لها بديل . وقد ترتب عن الاضطراب السياسي في البلدان الأفريقية المجاورة مجيء مجموعات متزايدة من اللاجئين إلى اليمن . ويعتبر الجفاف - المماثل لموجة الجفاف

التي تمر بها معظم بلدان افريقيا جنوبي الصحراء - الزلزال الذي وقع كارثتين طبيعيتين يزيدان من اجمالي الطلب المتزايد على الموارد .

٥ - وتستخدم حكومة اليمن الفترة الانتقالية ، من بين جملة أمور ، لتحديد الاولويات الانمائية وإعادة تشكيل اطار السياسة الاقتصادية . وعن طريق التغييرات التي أجريت في سياسة النقد الاجنبي وتحديد الاسعار ونظم الاستيراد والتصدير ، فسيان جزءا كبيرا من الاقتصاد اليمني قادر على اعتبار الاسعار مؤشرات للتكاليف والطلب واستخدامها بالتالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار . وقد جرى وضع قانون الاستثمار الجديد واعتماده من أجل تيسير وتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي الخاص . ولا تشجع الحكومة الاستثمار الخاص الجديد وحسب بل اعتمدت سياسة حازمة بشأن تحويل نصيب القطاع العام في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات إلى القطاع الخاص . ويجري الآن تنظيم جزء كبير من اسعار الفائدة وفقا للسوق . ورغم المبالغ الضخمة المعتمدة للمرتبات في الميزانية والعجز الذي ما زال كبيرا في الميزانية ، فقد تم تضيق الهوة أماما عن طريق تخفيض الانفاق العسكري وتحسين عملية تحصيل الايرادات .

٦ - ومحتاج التغييرات الايجابية في السياسة الاقتصادية الواردة آنفا بعض الوقت حتى تزداد إحكاما وتبدأ في إحداث أثرها الايجابي المنشط في الاقتصاد . أما الآن فإن تكلفة التوحيد ، والآثار السلبية للحروب والاضطراب السياسي في المنطقة (الخليج والقرن الافريقي) ، والجفاف والزلزال ، الى جانب الالتزامات المالية غير المسددة التي ورثتها جمهورية اليمن عن الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، تتجاوز الى حد كبير الموارد المتاحة . ولذلك لاتزال هناك حاجة الى تقديم المساعدة المالية والرأسمالية ، ولاسيما المساعدات التقنية ، الى اليمن .

ثالثا - حشد المساعدات الدولية

الف - مؤتمر المائدة المستديرة

٧ - طلبت جمهورية اليمن الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديم المساعدة فني التحضير لمؤتمر المائدة المستديرة الأول المعني باليمن وفي عقد هذا المؤتمر ، وذلك كجزء من الجهد الشامل لإعادة تحديد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد ، فضلا عن تمتين العلاقات مع الشركاء الاجانب في مجال التنمية . ومن المقرر أن يعقد هذا

المؤتمر في جنيف يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ . والغرض من هذا المؤتمر هو تقديم عرض مفصل للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدت وبسبب تنفيذها مؤخرا وللأهداف الإنمائية للبلد الجديد ، ومناقشة السياسات العامة والقطاعية مع شركاء اليمن في مجالات المعونة والتجارة والاستثمار . ويرغب اليمن في استخدام المؤتمر من أجل نظرة طويلة الأجل على علاقاته وشراكته مع البلدان والمؤسسات الدولية بغية التوصل الى توازن سليم بين العلاقات القائمة على المعونة وتلك القائمة على التجارة والاستثمار ، مع إعطاء مزيد من الأهمية للتجارة والاستثمار مع مرور الزمن .

٨ - وستساعد آلية الاجتماعات القطاعية للمتابعة ، التي ستنظم كنتيجة لمؤتمر المائدة المستديرة ، حكومة اليمن وجميع شركائها في مجال التنمية على وضع إشارات برمجة شاملة ومفصلة لرأس المال والمساعدة التقنية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية . وهي ستغطي جوانب السياسة وأهداف التنمية كما يؤمل في أن تغطي المتطلبات الشاملة من الموارد ومدى توافرها .

٩ - وتشكل الوثائق المعدة بمناسبة مؤتمر المائدة المستديرة^(٣) (المذكورة الاقتصادية العامة والمرافق القطاعية مثلا) خلاصة من المعارف بشأن سياسة اليمن الاجتماعية والاقتصادية ، والأهداف الإنمائية ، والاحتياجات من المساعدات .

باء - البرنامج القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢ - ١٩٩٦)

١٠ - ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدورة التي عقدها مجلس إدارته في أيار/مايو ١٩٩٢ على أول برنامج قطري لجمهورية اليمن . وبفضل المقررات المتخذة في الدورة التي عقدها مجلس الإدارة في حزيران/يونيه ١٩٩١ وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متناول اليمن للدورة المالية الحالية (١٩٩٢-١٩٩٦) أموال المساعدة التقنية بالمستوى غير المخفض الذي جمع بين مستويات الموارد المخصصة للجمهورية العربية اليمنية السابقة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة خلال الدورة المالية الماضية .

١١ - ويشكل البرنامج القطري لليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا عاما لبرمجة المساعدة التقنية ، استفيد منه أيضا من جهد البرمجة لمناذيق الأمم

المتحدة الأخرى والمنظمات الأخرى (مثل : صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية) ، وكذلك من المناقشات مع كثير من الجهات المانحة الشئانية المعنية . ويعترف البرنامج بأن المساعدة التقنية التي تحتاج إليها اليمن بشكل ملح الآن هي في مجال تنمية الإدارة ، بما في ذلك القيام ، على أساس بيانات سليمة ، بوضع استراتيجيات إنمائية ، وبرامج وخطط ، وإعادة هيكلة مؤسسية ، وإدارة مالية ، وإصلاح للخدمة المدنية . وقد ذكرت أيضا التنمية البشرية في اليمن في البرنامج بهدف إحداث زيادة كبيرة في المؤشرات الاجتماعية المنخفضة للغاية ، وتوسيع نطاق الخدمات الطبية والتعليمية . وقد جرى وضع التنمية القابلة للإدامة بيئيا ، ولاسيما تنمية وإدارة الموارد المائية الشحيحة ، في أولويات المساعدة التقنية المقبلة .

الحواشي

(١) A/46/217-E/1992/94 .

(٢) الوثائق متاحة عن طريق حكومة اليمن أو عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
